http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1574) السنة السابعة - الاربعاء (5) اب 2009

في العراق لم يعد الأميركيون مرحباً بهم

ترجمة : جودت جالي

القوى الأمنية العراقية، بعد ثلاثة أسابيع من الانسحاب العسكري الأميركي من مراكز المدن، وهي عازمة على أن تظهر أنها من الآن فصاعدا سيدة الموقف على الأرض، تدخل في حالات من التوتر مع حماتها السابقين. شكا عدة ضباط أميركيين في الأيام الأخيرة من أن بغداد قد أنقصت كثيرا عدد الدوريات المشتركة، وأن تحركاتهم تواجه أيضا تضييقا شديدا. صرح في بداية الأسبوع ضابط رفيع المستوى لجريدة الوول ستريت قائلا بأسف: « إنهم يريدون أن يفهمونا بأننا لم يعد مرغوبا فينا».

غادرت القوات القتالية الأميركية يوم ٣٠ حزيران المدن العراقية وهي الخطوة الأولى من الانسحاب المتدرج الذي من المقدار له أن يختتم بمغادرتها البلد نهائيا عام ٢٠١١ كما تنص عليه الاتفاقية الأمنية الموقعة بين البلدين والتي أتى نوري المالكي لمناقشتها مع باراك أوباما في أول زيارة له الى البيت الأبيض. هذا الاتفاق يخول مع ذلك عودة الجنود الأميركيين الى داخل المدن إذا طلبت منهم بغداد ذلك. وفقا لرئيس الوزراء الذي قامت سمعته على هذه السيادة المستعادة فإن القوات العراقية ستمسك من الآن فصاعدا المواقع المتقدمة. شرح الجنرال عبود قنبر قائد القوات العراقية في بغداد لوكالة رويتر بأنه فرض على الجنود الأميركيين أن لا يقوموا بعد بدوريات داخل العاصمة التي انخفض فيها عدد العسكريين الأجانب الى ١٠٠ عسكري مقابل ٣٠٠٠٠ في شباط الماضي.

حتى ولو قللت هيئة الأركان الأميركية من أهمية الخلاف مع القوات العراقية فإن هذه الخلافات موجودة، فقد رفض العراقيون في مناسبتين على الأقل أن يقوم الأميركيون بدوريات منفردة حول بغداد، وفي حالة أخرى عارضت الحكومة العراقية قيام الجيش الأميركي وحده بغارة ضد المتمردين. قال موظف عراقي رفيع المستوى ساخراً بأن « الجنود الأميركيين محبطون لكونهم محصورين في قواعدهم، لديهم شعور بأنهم كفئران في الأقفاص». تبرز المشاكل أيضا عندما تحصل الاستخبارات الأميركية على معلومات عن تحضيرات للهجوم على قواعدها بالصواريخ. شرح وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري بأن « الأميركيين ذكرونا بوضوح بأنهم يريدون أن يكونوا في وضع يمكنهم من التدخل من طرف واحد ولكننا أصررنا على أن تكون هذه الفعاليات منسقة مع قواتنا».

يؤكد روبيرت غيتس وزير الدفاع الاميركي من جانبه « إن التنسيق يسير أفضل من الصورة التي تقدمها عنه الصحف». يشاركه هذا الرأي دبلوماسي غربي في بغداد صرح اثناء اتصال هاتفي قائلا « لدى العراقيين ميل الى إبراز هذه الحوادث ليظهروا من الآن الى الانتخابات في السنة القادمة أنهم يكافحون كفاحا شديدا ليكونوا أسيادا في وطنهم».

حافظ الجنود الأميركيون خارج المدن على حرية كاملة في الحركة، يواصلون إقامة الحواجز ويساعدون القوات الأمنية العراقية في تعقب المتمردين في المنطقة كلها. لقد اتسم هذا الانسحاب الأميركي الأولي بتجدد أعمال العنف التي تقوم بها العصابات المسلحة حيث قتل أكثر من ٢٠ شخصا في عموم البلاد خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية. لكي لا يعود العنف الطائفي والإثني فإن على السلطة العراقية حتما أن تحقق المزيد من المصالحة هذا هو التنبيه الذي كان على باراك أوباما إبداءه عند استقباله لأول مرة نوري المالكي، وإلا فإن الانسحاب الأميركي من العراق يمكن أن يتسارع، وهذا لن يكون بأية حال مبعث سرور في بغداد.

عن صحيفة /لوفيغارو الفرنسية

القوات الأمريكية في مواجهة عقبة جديدة

ترجمة : اسلام عامر

كانت البداية تنذر بسوء وغير معتادة. حيث كانت خلايا مسلحة تخطط لهجوم بقذائف الهاون على قاعدة أمريكية كبيرة متاخمة لمطار بغداد الدولي وقد أخبرت القوات الأمريكية،حسب مصدر موثوق، الأسبوع الماضي أن عدة قذائف هاون تم إطلاقها بالقرب من منطقة العامرية قرابة منتصف الليل.

وسيجري كل من الضابط الأمريكي دستين نافارو ونظيره العراقي محاورات بشأن الرد المناسب خلال الأيام القليلة المقبلة.

وفي النهاية أصبح من الواضح أن كلا من قادة العراق والولايات المتحدة لديهم المفاهيم المختلفة حول ما يحق للقوات الأمريكية فعله لحماية أنفسهم بموجب الاتفاقية الأمنية التي بدأت في ألأول من تموز/ يوليو.

ومن الواضح أيضا إن موازنة القوى على الأقل في العاصمة تميل إلى الالتزام بمبدأ ألاتفاقية الأمنية التي لطالما دفعت بها الولايات المتحدة. وهي الآن تعرب عن قلقها الشديد كون العراقيين في المقدمة.

وفي وقت متأخر من صباح ذلك اليوم، قال الضابط نافارو الذي يبلغ من العمر ٢٧ عاما: «لقد بدأنا النظر في الخيارات المتاحة لدينا». وقبل عام كان الرد سيكون،على الأرجح، هو إرسال مروحيات الاباتشي على موقع الإطلاق المشتبه به. ولن يحتاج الطيارون أكثر من دليل على وجود «النوايا العدوانية» التي بموجبها يستطيعون إرسال وابل من الصواريخ لقصف المكان.

وقبل شهر تمكن الضابط نافاورو من إرسال جنود قوة المشاة بدون اخذ إذن من أي مسؤول عراقي ، لكنه لم يعد خياراً بعد الآن، فمنذ اتفاقية الأول من تموز/ يوليو و الانسحاب الجزئي للقوات الأمريكية من المدن فان القوات العراقية قد اتخذت التدابير التي من شأنها أن تحد وبشكل كبير من انتقال القوات الأمريكية وقيامهم بالعمليات العسكرية في إطراف المدن. ومنعت أيضا من مشاركة القادة العراقيين الميدانيين من المشاركة مع الدوريات الأمريكية و حذرت من العقوبات لأولئك الذين يعطون مهلة لا مبرر لها.

التفسيرات المتضاربة للاتفاقية الأمنية «حسب قول مسؤولين أمريكيين» قد أدت إلى العديد من حالات الجمود على الأرض بما في ذلك الحالات التي قامت القوات العراقية فيها بمنع القوات الأمريكية من المرور من نقاط التفتيش. وقال مسؤولون أميركيون بأن الاتفاقية الامنية تعطي لعراقيين مدىً واسعاً في حرية الدفاع عن النفس في حين أن العراقيين يفسرونها بشكل غامض جداً.

نبه ألكابتن نافارو الذي يقود القوات جيم من السرب الخامس وفوج الفرسان الرابع وفريق اللواء القتالي الثاني وفرقة المشاة الأولى نبه نظيرهُ العراقي في المنطقة الرائد عبد الحسين كاظم بشأن تهديد ظهر ذلك اليوم.

وقال الرائد كاظم بأنه سوف يعزز من عدد القوات المسلحة في نقاط التفتيش ويحيط المنطقة بالجنود التابعين له.

وحث الكابتن نافارو على اتخاذ التدابير الأكثر حكمة على أمل الإمساك بهؤلاء المتمردين، و أضاف قائلاً: «في اعتقادي إن النجاح أساسا هو عدم وجود لأي هجوم وعدم اعتقال لأي شخص، حيث أن أي اعتقال هُو ناتجٌ عن فشل من جانبنا ما يعني أن قوات العدو و نظام الهاون قادرٌ على اختراق نقاط التفتيش».

وكان المسؤول الأمريكي قد رد على ذلك الهجوم قائلاً بأنه سوف يرسل قواته لتلك المنطقة، وهي خطوة يعارضها العراقيون و التي أكد المسؤولون الأمريكيون بأنهم يستطيعون اتخاذها بموجب الاتفاقية الأمنية التي تمت صياغتها على نحوٍ مبهمٍ والتي تنظم وجودهم في العراق.

و قال الرائد كاظم بأنه لن يسمح بحصول ذلك حسب ما قاله الضابط نافارو. و أضاف الرائد كاظم قائلاً: « أن أي مهمة مشتركة يجب أن يوافق عليها رئيس الوزراء نوري المالكي وبشكل مباشر.

«دام هذا الحوار لمدة تقارب النصف ساعة أصبحت فيه على طرف خلاف» هذا ما قاله الضابط نافارو.

وفي الليلة التي أعقبت إرسال الرائد كاظم للقوات العسكرية وإعلان حظر التجوال المفاجئ أرسل الضابط نافارو جنوده للعامرية لمراقبة الوضع. وفي غضون نصف ساعة اتصل الرائد كاظم بقائدهم وقال: «انه متأسف لإعلامنا بوجوب أخلاء الجنود لمنطقة العامرية» هذا ما نقله الضابط نافارو نقلاً عن الرائد كاظم.

فقامت القوات الأمريكية بفعل ما تم طلبه منها.

وفي صباح اليوم الثاني، أخبر مصدرٌ للمسؤولين في المخابرات الأمريكية بأن المتمردين قد أوقفوا الهجوم بسبب الوجود العراقي الكثيف في تلك المنطقة وقال المصدر كذلك بأنهم قاموا بدلاً من ذلك بوضع خطة بديلة لضرب معسكر الليبرتي الأمريكية في تلك الليلة.

و اخبر الضابط نافاورو الرائد كاظم عن هذه المعلومة، و حذره ايضاً فيما لو كانت التسجيلات الفديوية المصورة بوساطة الطائرات المسيرة بدون طيار تكشف عن وجود خطر وشيك فمن المستحسن ان لا تحاول القوات العراقية ايقافهم.

لكن الرائد كاظم كرر عدم السماح للقوات الامريكية بالدخول قائلاً للضابط نافارو : «لقد تفهمت طلباتكم، لكني بالمقابل لدي أوامري والتي تنص بعدم السماح لكم بدخول منطقة العامرية».

وتوصل كل منهما الى حل توافقي ينص على إرسال نافارو فريقاً صغيراً لمراقبة الوضع من قاعدة الرائد كاظم لكن الجنود العراقيين سيقومون بجميع العمل الميداني وحدهم.

«و لقد أصابني الاحباط كون هذه القوات هي التي تقرر كون العامرية آمنة ام لا حيث أنها ستذهب لمكانٍ آخر ما وتهاجم قاعدة امريكية اخرى» هذا ما قالهُ الضابط نافارو لكن ليس هناك الكثير الذي يمكن عمله حيال ذلك.

وبناءً على معلومات جمعتها القوات الامريكية قام رجال الرائد كاظم بتفتيش منزلٍ و اعتقال رجل في تلك الليلة.

وقد تقدم كل من القائدين ببيانات مختلفة لما حدث في المنزل و اصر الضابط على مصداقية هذه المعلومات لكن الرائد كاظم اصر بنفس القدر على عدم وجود تهديد، وقال الرائد كاظم «لا استطيع القول بأن الرجل المعتقل بريء و لا استطيع كذلك ان اقول بأنه ارهابي حيث اننا لم نجد اي دليل على ذلك»

ان المعلومات التي قالها الضابط نافارو من المسؤولين الامريكيين موثوقٌ بها وتم جمعها بحسن نية حيث افادت تلك المعلومات بأن المتمردين قد غادروا المنطقة.

درس الرائد كاظم التقارير ودرس النظيران معاً الخارطة.حيث قال الرائد كاظم: «انه لا يوجد هنالك اي تهديد»في الوقت الذي اشار فيه الامريكيون بإشارات عدم الرضى على ما قاله الرائد كاظم.

اعرب الرائد كاظم عن سعادته لانسحاب القوات الامريكية من الساحة ليس لانه يكن لهم الكره بل لان القوات العراقية تواقة لان تتسلم السلطة

وقال الرائد كاظم: «اريد ان اختبر رجالي فعندما تشترك القوات الامريكية مع الدوريات فإننا نعتمد عليها بنسبة مئة بالمئة، القوات الامريكية ستغادر العراق يوماً ما لذا فنحن نريد ان نختبر قواتنا لنرى مدى جاهزيتهم، فلربما يستمر العنف ليدمر العراق لكن القوات العراقية ستتصدى لهذا العنف» مضيفاً القول «اعتقد ان بعض الامور الصغيرة مستمرة بالحدوث كمحاولات الاغتيال والقنابل المفخخة على جانب الطريق والقنابل اللاصقة التي توضع اسفل السيارات لكن المسلحين قد خسروا الحرب ولن يستطيعوا الأستيلاء على اي منطقة اخرى».

عن / الواشنطن بوست

هل يستطيع العراق الدفاع عن أجوائه بحلول الانسحاب ؟

ترجمة : عمار كاظم

قال القائد الأعلى للقوات الأمريكية الجنرال راي أوديرنو « أن العراقيين سيكونون غير قادرين على تأمين دفاعاتهم الجوية بعد انسحاب جميع القوات الأمريكية من البلاد بنهاية عام ٢٠١١ « وكان الجنرال راي أوديرنو بصحبة وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس لم يقل بصورة مباشرة أن الطائرات الأمريكية والطيارين سيقومون عمليا بمكان القوة الجوية العراقية إلى أن يتسنى للعراقيين القدرة على الدفاع عن بلدهم لكنه أشار إلى أنه يتوقع وصول فريق القوة الجوية الأمريكية إلى العراق قريبا من أجل تقييم ما تستطيع الولايات المتحدة فعله بهذا الخصوص وما الذي يجب عليها أن تعمله .

وكان العراقيون قد طلبوا من الولايات المتحدة تزويدهم بطائرات جديدة من نوع أف ١٦ لكن الجنرال أوديرنو قال أنه من المستحيل بناء وتزويد العراقيين بهذا النوع من الطائرات بنهاية عام ٢٠١١ حتى وان كانوا قادرين على شرائها .

وكان قد سئل فيما إذا كان العراقيون قادرين على تسيير دفاعاتهم الجوية في نهاية عام ٢٠١١ فأجاب الجنرال « لا، حتى الآن «.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت تعلم منذ زمن بعيد أن العراقيين ليس لديهم دفاعات جوية حينما سيغادر الجنود الأمريكان البلاد لكن تعليقات الجنرال راي أوديرنو كانت من بين التقديرات العامة هي الأكثر صراحة في ابراز هذه المشكلة .

وأضاف أوديرنو قائلا « أن فريق القوة الجوية الذي سيأتي إلى العراق سيحاول الإتيان بحلول مبدعة لهذه المشكلة وربما يكون هناك جواب واحد لهذه القضية يتمثل في إعارة العراقيين طائرات أف ١٦ من النوع القديم لدينا على الرغم من عدم معرفتنا كون هذا الأمر قانوني أم لا لذلك يجب علينا قبل القيام بهذه الخطوة أن نستشير الكونغرس وفي هذه الأثناء هناك الكثير من الأسئلة « هل سيكون العراقيون قادرين على الاعتماد على الرادار ؟ وهل هذا الأمر وحده كاف بالنسبة لهم ؟ هل سيطلبون الدعم ؟ هل بالإمكان حصولهم على الطائرات من بلدان أخرى ؟ .

في الوقت الحالي يمتلك العراق طائرات هليكوبتر وطائرات سي ١٣٠ المخصصة للنقل لكنه لا يمتلك طائرات مقاتلة ولذلك لا يوجد هناك ما يعترض الطائرات الأخرى التي تغزو المجال الجوي العراقي. هناك مشكلة كبرى لم يتحدث عنها الجنرال راي أوديرنو تتمثل في قلة الطيارين المؤهلين وعدم وجود برنامج تدريبي واسع النطاق بهذا الشأن .

كان هناك أيضا بعض التوترات التي أعقبت انسحاب الأمريكان في يوم ٣٠ حزيران واعترف الجنرال أوديرنو « إن الموقف مثالي « حيث أن القادة يقولون أنه من المحبط الدفاع عن العراقيين في الوقت الذي يشعرون بأنهم قادرون على معالجة أوضاعهم الأمنية بشكل أفضل

لكن بالتأكيد بعد الانسحاب كان هناك شعور بالمساواة بين القوات الأمريكية والعراقية ولم يبد أن هناك أحدا يتملك سلطة أو يرأس أحدا آخر. وكان وزير الدفاع الأمريكي قد اجتمع مع رئيس الوزراء للتحدث عن التحضيرات الرسمية لتخفيض عدد القوات الأمريكية ويتوقع أن يغادر ٨٠ ألف جندي أمريكي العراق بين شهري آذار وآب من عام ٢٠١٠ .

ويوجد حاليا ١٣٠ ألف جندي أمريكي لكن مسؤولين في وزارة الدفاع الأمريكية يقولون أنهم يتوقعون أن يخلفوا وراءهم ٥٠ ألف جندي « كقوة متبقية « عند نهاية الصيف القادم وطبقا للاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق فان كل القوات الأمريكية ستكون خارج العراق بعد ما يزيد على العام من الآن أي بنهاية عام ٢٠١١ .

وعلى الرغم من اقتراح رئيس الوزراء نوري كامل المالكي أثناء زيارته البيت الأبيض خلال الأسبوع الماضي فإن العراقيين ربما سيكونون بحاجة لجزء من القوات الأمريكية في ما بعد عام ٢٠١١ إلا أن الجنرال راي أوديرنو ووزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس رفضا التحدث عن أي شيء يتعلق بهذا الموضوع في الوقت الراهن .

عن / الهيرالد تربيون

عواقب (سلاح المال) الاميركي

ترجمة :علاء خالد غزالة

لم تمض الا فترة وجيزة على تسليم الجيش الاميركي لمركز اعمال ومطعم في فندق تقدر قيمته بملايين الدولارات، قامت القوات الاميركية بإنشائه قرب مطار بغداد الدولي، الى الحكومة العراقية حتى اختفت شاشات التلفاز المسطحة واجهزة الحاسوب والاثاث.

وقد ادى هذا النهب، بشكل غير مقصود، الى ابقاء الجيش في الفندق لان الضباط كانوا قلقين من ان يتم تجريد الفندق من محتوياته كافة وبينما تقوم الحكومة الاميركية بتحويل السيطرة على المئات من المشاريع والمنشآت الى الحكومة العراقية، فان مثل هذه المعضلات تطرح اسئلة حول ديمومة المشاريع التي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات والتي تم تمويلها من خلال برنامج (استجابة القادة للطوارئ) لتشجيع القادة على التفكير في (المال كسلاح).

اخذت مراقبة المشرعين الاميركيين ومكتب المفتش العام المختص باعادة اعمار العراق، الذي اصدر تقريره حول فندق كرفان، بالتزايد في شأن استخدام برنامج (استجابة القادة للطوارئ)، وباتوا يحثون البنتاغون لكي يصبح اكثر حذرا في اختياراته واشرافه على المشاريع.

مهدت قصص النجاح وروايات الحيطة الخاصة بمبادرات برنامج (استجابة القادة للطوارئ) الطريق للقادة في افغانستان لكي يحسنوا من استخدام هذا البرنامج في الوقت الذي يتعاظم تأكيدهم على مقارعة التمرد والحفاظ على امن السكان المدنيين.

وقد وفر الكونغرس الاميركي منذ عام ٢٠٠٣ تخصيصات مالية تفوق العشرة مليارات دولار لبرنامج (استجابة القادة للطوارئ) ضمن المجهود الحربي في العراق وافغانستان.

تقول جنجر كراز، نائبة رئيس مكتب المفتش العام: «لقد صمم برنامج (استجابة القادة للطوارئ) لكي يوفر تمويلا يتجاوز النمط المألوف في متناول القادة ليتسنى لهم الوصول الى الهدف المرجو من معاركهم، واصبح البرنامج شيئا فشيئا وعاء ماليا لاعادة الاعمار في واقع الحال.»

وفي وقت سابق من هذا الشهر طلب النائب جون مورثا، وهو رئيس لجنة التحضيرات الدفاعية في مجلس النواب الاميركي، من البنتاغون ان يعد قائمة بالمشاريع المعلقة التي تزيد قيمتها على مليار دولار. وصرح مورثا بان البنتاغون لم يستطع ان يوضح بجلاء طريقة استخدام برنامج (استجابة القادة للطوارئ). واضاف ان الجيش يتولى الكثير جدا من المشاريع الكبيرة التي كان يجب ان تتولاها الوكالات المدنية التي تملك خبرة في مجال اعادة الاعمار.

وكتب مورثا في رسالة وجهها الى وزير الدفاع روبرت غيتس في الخامس عشر من تموز: «تمس الحاجة الى اجراء مراجعة اساسية لبرنامج (استجابة القادة للطوارئ)، واهدافه، واستخدامه، ومنظوره.» وقال مورثا انه قد انزعج من التقارير الواردة من العراق والتي تشير الى ان القادة كانوا «في عجلة لصرف» مئات الملايين من الدولارات قبل حلول نهاية السنة المالية. وكان مورثا نفسه قد خضع للتحقيق بسبب دعمه لمشاريع مهمة للناخبين وصفها ناقدوه بانها تبذير.

يقول ضباط في الجيش الاميركي ان برنامج (استجابة القادة للطوارئ) كان في غاية الاهمية في مساعدة القادة على تحقيق اهدافهم بسرعة، مع القليل من الخطوط الحمر . وقد استعملوا هذا البرنامج في السنوات الاخيرة بطرق شتى، منها وضع المتمردين على قائمة رواتبهم، واحالة منح صغيرة الى ارباب المصالح التجارية، وتعويض عوائل قتلى المعارك الحربية، وبناء المدارس والعيادات الطبية.

يقول البريغادير جنرال بيتر بايرز، رئيس الهيئة الاميركية المشرفة على مشاريع برنامج (استجابة القادة للطوارئ) في العراق: «اعتقد اننا نجحنا الى حد كبير.» ويضيف ان القادة في العراق قد صادقوا على بعض المشاريع العملاقة ضمن برنامج (استجابة القادة للطوارئ) هذا العام.

ويعد برنامج (ابناء العراق) واحدا من اكثر المبادرات التي مولها برنامج (استجابة القادة للطوارئ) اهمية. وقد شرع بالعمل في هذا البرنامج عام ٢٠٠٦، حينما وضع الجيش الاميركية عشرات الالاف من المتمردين على قائمة الرواتب وجندهم لمقاتلة المجاميع المتطرفة الاكثر تشددا. وقد انفقت الحكومة في السنة الماضية مبلغ ثلاثمائة مليون دولار دفعتها رواتب لـ(ابناء العراق)، لكنها توقفت عن الدفع لهم هذا العام واحالت البرنامج الى الحكومة العراقية، والتي فشلت مرارا وتكرارا في دفع رواتب المقاتلين في وقتها.

وبينما ينسحب الجيش الاميركي من المدن، لم يتم تبني بعض المشاريع التي مولها برنامج (استجابة القادة للطوارئ)، مثل المتنزهات في الاحياء السكنية، والمراكز المدنية، واحواض السباحة، بشكل ناجح من قبل مؤسسات الحكومة المحلية او الوطنية، إما لانها لا تملك القدرة على ادارتها، او انها غير مهتمة بذلك، حسبما افاد مسؤولون اميركيون وعراقيون. ويضرب المسؤولون الاميركيون مثالا على ذلك بناء قاعة مسرح خارجية في مدينة الصدر كلف إنشاؤها العشرات من الالآف من الدولارات، لكنها لم تستخدم ابدا منذ ان انجز العمل بها قبل عدة شهور.

وفي الوقت الذي غادرت فيه القوات الاميركية المدن بشكل كبير، فان المسؤولين الاميركيين يقولون انهم اصبحوا اكثر تحميصا لعدد ونوع المشاريع المدرجة ضمن برنامج (استجابة القادة للطوارئ) قبل ان يصادقوا عليها.

يذكر المبالغ المخصصة للقادة الاميركيين في العراق قد انخفضت هذا العام لتبلغ ٧٤٧مليون دولارا مقارنة بمليار دولار عام ٢٠٠٨. وقد انفق الجيش منها مبلغ ٢٣٥ مليون دولار حتى الآن ضمن برنامج (استجابة القادة للطوارئ) في العراق. وحينما ادركوا انهم لن يكون بمقدورهم انفاق الاموال المتبقية بشكل مسؤول قبل نهاية السنة المالية في ايلول فانهم قرروا ان يعيدوا مبلغ ٢٤٧ مليون دولار الى الخزينة.

يقول بايرز: «لقد قدمنا طلبنا عن سابق قصد وبعناية كبيرة.»

وكان فندق كرفان، وهو مشروع بلغت كلفته ٤,٢ مليون دولار، قد انجز في شهر آب من عام ٢٠٠٨. وقد وصفه المسؤولون الاميركيون بانه مشروع يستحق الاستثمار بسبب قلة الفنادق التي يعتبرها المستثمرون آمنة بما فيه الكفاية في بغداد.

يقول مسؤولون في مكتب المفتش العام انه بعد ان نهبت معدات الفندق بعد وقت قصير من افتتاحه، فقد استعان الجيش بمتعاقد من اجل تشغيل الفندق الذي تبلغ كلفة المبيت فيه ٢٢٥ دولارا في الليلة، خوفا من ان يقوم مسؤولون في وزارة النقل، التي يديرها سياسيون في البرلمان، بإغلاق الفندق وسرقة محتوياته الثمينة.

لكن متحدثا باسم الجيش يقول انه لم يحط علما بمشروع الفندق او ادعاءات النهب. يقول باير ان الجيش اعتبر المشروع ناجحا ويعمل على وضع الخطط لتسليمه الى العراقيين.

ويضيف باير: «حينما تسلم ملكية عقار الى جهة ما في آخر المطاف، فإنها تعتبر بعد ذلك ملكا لهم ويمكنهم استخدامها حسب اغراضهم. ان هذا القرار يعود للحكومة العراقية.»

عن / واشنطن بوست